وقد يكون الخطأ في الطريق كما اذا حكم ببينة ثم بان فسقها وفي هذه الثلاثة ينقض الحكم بمعنى انا تبينا بطلانه فلو لم يتعين الخطأ بل احتمل مجرد التعارض كقيام بينة بحد الحكم فيها بالبينة التي ترتب الحكم عليها فلا نقض في المسئلة والذي يترجح انه لا ينقض لعدم تبين الخطأ

القاعدة الثالثة

اذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام اورده جماعة حديثا بلفظ ما اجتمع الحلال والحرام الا غلب الحرام الحلال قال الحافظ ابو الفضل العراقي ولا اصل له وقال السبكي في الاشباه والنظائر نقلا عن البيهقي هو حديث جابر الجعفي رجل ضعيف عن الشعبي عن ابن مسعود وهو منقطع

راوي

قلت واخرجه من هذا الطريق عبد الرزاق في مصنفه وهو موقوف على ابن مسعود لا مرفوع ثم قال ابن السبكي غير ان القاعدة في فنها صحيحة قال الجويني في السلسلة لم يخرج عنها الا ما ندر من فروعها اذا تعارض دليلا حاظر واباحة يقتضي التحريم والاباحة قدم التحريم في الاصح ومن ثم قال عثمان لما سئل عن الجمع بين اختين بملك اليمين احلتهما اية وحرمتهما اية والتحريم احب الينا وكذلك تعارض حديث لك من الحائض ما فوق الازار وحديث اصنعوا كل شئ الا النكاح فان الاول يقتضي تحريم ما بين السرة والركبة والثاني يقتضي اباحة ما عدا الوطئ في الحيض بما قالاه قاعدة واما كان التحريم احب كان فيه ترك مباح لاجتناب محرم ولذلك اولى من عكسه **منها** لو اشتبهت محرم باجنبيات محصورات لم تحل **ومنها** قاعدة من مجوسية ودرهم **ومنها** من اصابوها كذا بي والاخر مجوسي او وثني لا يحل نكاحهما ولا ذبيحتهما ولو كان الكتابي اب في الاظهر تغليبا لجانب التحريم **ومنها** من اصابوا به ما كول والاخر غيره ما كول لا يحل الكل **ومنها** لو قتله محرم ففيه الجزاء تغليبا للحق بمن في الجانبين **ومنها** لو كانت احدى الضبتين لحاجي وبعضها للاخرى بينه حرمت **ومنها** لو كان بعض الشجرة في الحل وبعضها في الحرم حرم قطعها **ومنها** لو اشترك في الذبح مسلم ومجوسي او في قتل الصيد سهم وبندقه لم يحل **ومنها** عدم جواز وطئ الجارية المشتركة **ومنها** لو اشتبه مذكى بميتة او لبن بقر بلبن اتان او ماء وبول لم يجز تناول شئ منها ولا الاجتهاد مما لم تكثر الاواني كاشتباه المحرم **ومنها** لو اختلطت زوجته بغيرها فليس له الوطئ ولا اباحة احد سواكن محصورات ام لا بلى خلافا لما قاله في شرح المهذب **ومن صوره** ان طلق احدى زوجتيه مبهما فيحرم الوطئ قبل التعيين او سلم على اكثر من اربع فيحرم قبل

الاختيار

الاختيار

ومنها ما ذكرها النووي في فتاويه اذا اخذ الكاسر من انسان دراهم فخلطها بدراهم المكسر ثم ردد عليه قدر دراهمه من ذلك المختلط لا يحل له الا ان يتيقن ان بينه وبين الذي اخذت منهم وفي فتاوي ابن الصلاح لو اختلط دهم حلال بدرهم حرام ولم يتميز فطريقه ان يغرم قدر الحرام بنية القسمة ويتصرف في الباقي والذي غرمه ان علم صاحبه سلمه اليه والا تصدق به عنه وذكر مثله النووي وقال اتفق اصحابنا ونصوص الشافعي على مسئلة فيما اذا غصب زيتا وخلطه خلطا يمتنع معه التمييز ان المختلط فدر حقه ويخلى الباقي للغاصب قال وما يقوله العوام ان اختلاط ماله بغيره يحرمه فباطل لا اصل له **ومنها** لو انتشر الخارج فوق العادة وجاوز الحشفة والصفحة فانه لا يجزئ الحجر في غير المجاوز ايضا **ومنها** لو تلفظ الجنب بالقرآن بقصد القراءة والذكر معا فانه يحرم **ومنها** لو وقف جزء من ارض شاع وجب القسمة ولا يجوز قبل القسمة للمحدث المكث في شئ من اجزائها وللاعتكاف تعليلا للتحريم في الجانبين ذكره ابن الصلاح في فتاويه **ومنها** لو رمى الصيد فوقع بارض وجبل ثم سقط منه حرم لحصول الموت بالسهم والسقطة وخرج عن هذه القاعدة فروع **منها** الاظهار في الاواني والثياب والثوب المنسوج من حرير وغيره يحل ان كان الحرير اقل وزنا وكذا ان استويا في الاصح لحله في اذا زاد وزنا **ولنظيره** التفسير يحرم لكونه ان كان اكثر من القرآن وكذا ان استويا في الاصح لان كان القرآن اكثر **ومنها** لو رمى سهما الى طائر فجرحه ووقع على الارض ومات فانه يحل وان امكن احالة الموت على الوقوع على الارض لان الظاهر لا يترك لما بد منه فعفي عنه **ومنها** معاملة من اكثر ماله حرام ان لم يعرف عينه لا يحرم في الاصح لكن يكره وكذا الاخذ من عطايا السلطان اذا غلب الحرام في يده كما قال في شرح المهذب ان الشهر فيه الكراهة لا التحريم خلافا للغزالي **ومنها** لو اختلفت الشاة علفا حرم ان علم تحريم لبنها ولحمها ولكن تركه ورع نقله في شرح المهذب عن الغزالي **ومنها** ان يكون الحرام مستهلكا او قريبا منه فلو اكل المحرم شيئا قد استهلك فيه الطيب فلا فدية ولو خالط الماء الماء بحيث استهلك فيه جاز استعماله كله في الطهارة ولو مزج لبن المرأة ماء بحيث استهلك فيه لم يحرم وكذا لو لم يستهلك ولكن لم يشرب لكل ولا يجوز الفرض على المغشوش على قول الجرجاني فيما لم يكن منهما كاو لو اختلطت محرمه بلبوه قربه كبيره

Copyright © University